ردمد ISSN 2170–1636 EISSN 2600-6324 الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 –2014

الحدود الجزائرية المغربية عبر التاريخ

The Algerian-Moroccan border through history

الباحث: قادة دين*

DINE kada

طالب دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

– كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية– جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله.

البريد الإلكتروني: eldine.kd@gmail.com

Abstract: *Constitute of the Algerian-Moroccan border, throughout the long history, it passed through several stages, depending on the political circumstances in the region and depending on the countries that have emerged and disappeared, though the current reality imposes his presence on the past And put an end to the issue from the political and geographical side, it from a historical perspective, with a lot of Moroccan vote that talk about wasted rights, it was necessary, place the subject under discussion, according to what is available from a purely scientific sources, and scrutinize all proposals and allegations, and to criticize them, in the light of historical truth only.*

As the border is the direct result and mark the most prominent of the political situation in both countries, It can not be studied in isolation from it, It should be a review, the various developments that have befallen the two countries, During the important stages of the history of the region, Which include the Romans, and the Islamic era and the stage of the Ottoman presence in Algeria, And then the end of a period of French colonialism, and because the impact of the last two stages in the form of the border by a large margin, will focus primarily on them.

It has seen the Ottoman period in the history of Algeria, which corresponds to the era of Saadia state and Allaouia state in Morocco, a major conflict on the acquisition of certain areas, though the border seem clear in the Algerian perception, the Moroccan side was seeks to revive some of the ambitions, which quickly Exceed by the Realities, but the valor of the Algerian party to defend every inch of ground, which is a part of it, push the Moroccans themselves to confess the border between the two countries, the French colonization of Algeria,came for happens dislocation in this fact, and it establishes new borders serve his interests, it is enshrined in the latest political reality.

Key words*:Border; Algerian-Moroccan;Geographical side;Wasted Rights; Romans;Islamic era; Ottoman presence; history of Algeria;Saadia state; Allaouia state;acquisition; French colonialism;establishes new borders;*

* تاريخ استقبال المقال:2017/06/20 تاريخ المراجعة:2017/09/28 تاريخ القبول:2017/10/12

ردمد ISSN 2170–1636 EISSN 2600-6324 الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 –2014

ambitions; Algerian side; Moroccan side, extension; major conflict; political reality.

مقدمة: طرح علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال المغربي بعد استرجاع المغرب الأقصى لسيادته سنة 1956م فكرة المغرب الأقصى التاريخي الذي يمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى تلمسان وبشار وأدرار شرقا، ومن البحر المتوسط شمالا حتى السنغال جنوبا، وهو الأمر الذي تبناه جزء مهم من النخبة والنظام الرسمي المغربيان، وفتح الباب لخلاف سياسي بين الجزائر والمغرب، تجلى في صدامات ما بعد الاستقلال أو ما عرف بحرب الرمال، ورغم أن المصلحة المشتركة للبلدين رسخت الأمر الواقع ودفعت لتجاوز الأزمة، لكن يبقى هذا الأمر مصدرا لكثير من اللغط السياسي غير المؤسس على حجج علمية وتاريخية، خاصة في ظل بقاء أصوات مغربية ولو خافتة تنادي بطروحات المغرب الأقصى التاريخي، في حين أن الجزائريين لا يسعون مطلقا لدراسات تاريخية تثبت حقوقهم، رغم ما تثبته الحوادث والوثائق وما قد يكون تمددا مغربيا في أراض جزائرية وليس العكس؟

وهذا البحث يسلط الضوء على وضعية الحدود بين البلدين عبر التاريخ حتى وصولها لشكلها الحالي، ويعرض لمختلف التطورات التي مرت بها والظروف التي طرأت على كل مرحلة من المراحل والأحداث التي رافقت ذلك وساهمت في التأثير في تشكل هذا الواقع، ويحاول أن يوظف الأسانيد التاريخية لتبيان سياق تشكل الحدود بغض النظر عن أي شيء آخر، وبعيدا عن النظرة القطرية الشوفينية.

أولا: لمحة عن الوضع السياسي والحدود بالمنطقة من العهد الروماني وحتى بداية القرن السادس عشر الميلادي(42– 1518م): ذهبت أغلب المصادر التي تناولت تاريخ الجزائر وشمال إفريقيا القديم إلى تقسيم المنطقة منذ العهد الروماني لثلاث كيانات سياسية؛ فذكر بطليموس أشهر جغرافي من تلك الحقبة أن نهر ملوية اتخذ كحد فاصل بين موريطانيا الطنجية وموريطانيا القيصرية "Flumen malva dirimit Mauretanias duas"[1]، ويؤكد هذا الكلام حديثا المؤرخ الفرنسي بروجر حين بيّن أن الحاجز الطبيعي كان من الوضوح ليفصل ويميز بين الكيانين، ويدفع الرومان لربط موريطانية الطنجية إداريا بإسبانيا، في حين أن بقية إفريقيا الشمالية اتبعت بإفريقيا البروقنصلية[2].

ردمد ISSN 2170–1636 EISSN 2600-6324 الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 –2014

كانت بداية تشكل الكيانات السياسية بشمال إفريقيا متزامنة مع الصراع القرطاجي الروماني، حيث قامت قرطاج في تونس الحالية بينما شغلت مملكتي ماسينيسا وسيفاقس الجزائر الحالية، وسيطر المور على المغرب الحالي، ثم بعد القضاء على قرطاج وتبعية شمال إفريقيا للرومان احتفظ هؤلاء بأملاك قرطاج كجزء تابع مباشرة لهم تحت اسم إفريقيا البروقنصلية، وقسم الباقي إلى "موريطانيا طنجية" على تراب المغرب الحالي، و"موريطانيا قيصرية" على جزء من الجزائر الحالية، وكان الحد الفاصل بينهما هو نهر ملوية.

بعد الفتح الإسلامي أضحى شمال إفريقيا كيانا واحدا عُرف سياسيا بالمغرب الإسلامي، وصنف جغرافيا إلى ثلاثة أقسام: المغرب الأدنى والأوسط والأقصى، ولبث كذلك حتى ظهور مجموعة دول تقاسمت السلطة فيه، فكانت أولى دوله الأغالبة بالأدنى والأدارسة بالأقصى وتمركز الخوارج بالأوسط، ولم تكن هذه الدول تشغل جميع الحيز الجغرافي للمنطقة التي تتواجد بها، فدول ذلك الزمان يندر أن تحدد فيه الحدود بدقة بل إنها تتمركز بالمدن وتتبعها المساحات المحاذية، بينما تبقى مناطق أخرى متمردة خاصة تلك التي تحتلها قبائل لا تعترف بأي سلطة، لقد جمع الفاطميون بين أجزاء المغرب في عهد المعز لدين الله الفاطمي لمدة قصيرة، ثم ما لبث أن عاد التجزؤ من جديد، وفرضت السياسة أحكامها على الجغرافيا[3] .

تعتبر دولة الموحدين آخر سلطة استطاعت أن تجمع شمل أجزاء المغرب الإسلامي الثلاث بعد أن توقفت دولة المرابطين عند عاصمة بني حماد "بجاية" شرقا، فأضحى في عهدها كيانا سياسيا واحدا، لقد كانت بدايتهم من المغرب الأوسط حيث أصل عبد المؤمن بن علي الكومي[4] "المؤسس السياسي للدولة"، الذي ينتمي لقبيلة كومية، ثم سيطروا على وهران وبعض أجزاء المغرب الأوسط في المرحلة الأولى سنة 1144م/539هـ، وفي المرحلة الثانية امتد نفوذهم على المغرب الأقصى حتى مدينة مراكش سنة 1147م/541هـ، وفي المرحلة الثالثة سنة 1159م/554هـ تم فتح بقية المغرب الأوسط والأدنى[5] .

مثلت هذه الفترة الممتدة من 1130م إلى 1269م /524-667هـ مرحلة ذهبية توحدت فيها المنطقة وتوقف الصراع بين أجزائها، وما يشار إليه هو أن الوحدة المحققة لم تكن تعني سيطرة

ردمد ISSN 2170–1636 EISSN 2600-6324 الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 –2014

جزء على آخر أو ضمه، فليس هناك جزء أساسي وآخر تابع، فالدولة الموحدية كانت دينية إسلامية وإن قامت على أكتاف المصامدة الأمازيغ.

وبعد قرن ونيّف حشرجت دولة الموحدين نتيجة كثير من الأسباب والعوامل؛ فانقسم الشمال الإفريقي إلى دول لا تجاوز الواحدة منها إطار المدينة وفي أحيان أخرى حدود القبيلة، واتسمت تلك الحقبة التاريخية بالتداخل والتعقيد والغموض واشتدت النزاعات الداخلية، ومرت المنطقة بعملية مخاض طويل لأن دولة الموحدين نفسها سقطت على مراحل، وخرج من ذلك التفكك أو السقوط دول هي: دولة بني حفص (1229-1574م/627-982هـ)، في "تونس" وشرق المغرب الأوسط، ودولة بني زيان (1233-1550م/631-957هـ) بغرب المغرب الأوسط "الجزائر"، ودولة بني مرين (1269-1465م/668-869هـ) "المغرب الأقصى"[6].

وفي فترة دولتي بني زيان وبني مرين استمر اعتبار الحاجز الطبيعي نهر ملوية كحد فاصل بين المملكتين، كما يصف بروجر: "هذا العزل الطبيعي مكن في عهد الممالك المحلية من التمييز بين مملكتي فاس وتلمسان بنفس الحدود، وبالضبط على ما كانت عليه بين الموريطانيتين الطنجية والقيصرية"[7]، يعني أن تلك الدول لجأت بعد الانقسام للحد الفاصل المتعارف عليه منذ عشرات القرون، وهو الحاجز الطبيعي؛ نهر ملوية، وإلى هذا يذهب الحسن الوزان أفضل مصدر جغرافي عن تلك الحقبة؛ فيعتبر أن حدود مملكة تلمسان غربا هي واد زا ونهر ملوية[8]، ويمكن أن ننطلق مما ذكره الوزان عن بعض الأماكن والمدن والقلاع التي كانت تتبع تلمسان لنتصور الحدود بشكل دقيق: ميناء هنين وهو غرب وهران، ويقع في أقصى نقطة شمالية من مملكة تلمسان، وكذلك مدن: ندرومة، وجدة، قصر إيسلي، "وهي الآن معروفة بقصر العاجة وتقع على نحو 18 كلم جنوب غرب وجدة"، صحراء أنكاد جنوب غرب تلمسان، ويشير الوزان إلى بداية مملكة بني زيان عندها[9]، وحسب بروجر فإن كلام الوزان تأكيد من جغرافي معروف على أن نهر الملوية هو الفاصل بين الجزائر والمغرب تاريخيا، بل لا يوجد جغرافي معتبر لا يعرف هذه الحقيقة [10].

ثانيا: الحدود في العهد العثماني بالجزائر والدولة السعدية بالمغرب (1518– 1650م): شهدت الجزائر والمغرب الأقصى خلال بداية القرن السادس عشر ظروفا سياسية دفعت نحو

ردمد ISSN 2170–1636 EISSN 2600-6324 الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 –2014

تشكل واقع جديد بالبلدين، استمر طيلة القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن السابع عشر، وأدى إلى تكوين نمط معين من العلاقات الثنائية الجزائرية المغربية، حيث أضحت الجزائر جزء من الدولة العثمانية، وظهرت دولة قوية بالمغرب الأقصى هي الدولة السعدية زحفت من الجنوب على الشمال، وسيطرت على فاس سنة 1545م/952هـ [11].

لقد توجه العثمانيون بمجرد وصولهم لحكم الجزائر غربا وحتى حدود ملوية، إدراكا منهم لحدود المغرب الأوسط التاريخية، فدافعوا عن تلمسان وكامل منطقة الغرب الجزائري ضد الإسبان وضد السعديين المغاربة، واستشهد عروج وأخوه في مسعى الحفاظ على تلمسان سنة 1518م/924هـ، ومنذ سنة 1541م/948هـ أضحت هناك حامية عثمانية ثابتة بالمدينة [12].

وجاء تطور الأحداث بعد ذلك يدلل ويثبت الحقائق السابقة؛ فقد استبسل حكام الجزائر الجدد في الذود عن حدود الجزائر ككل، وعن الحدود الغربية بشكل خاص ولمدة ثلاثة قرون، ومنذ عهد صالح رايس أي منذ منتصف القرن السادس عشر كان هناك صراع كبير وحروب عديدة لردع السعديين حكام المغرب عن أطماعهم في الغرب الجزائري[13].

فبعد قضاء السعديين على دولة بني وطاس، بدأت أنظار السلطان السعدي محمد الشيخ تتجه نحو الشرق وإلى مدينة تلمسان لتحقيق حلم مغربي قديم، ومحاولة إبعاد الوجود العثماني المخيف عن المغرب؛ كما يذكر صاحب الاستقصا: "فرأى الشيخ من الرأي وإظهار القوة في الحرب أن يبدأهم قبل أن يبدؤه"[14]، أي أنه كان يتوجس منهم، خصوصا مع وجود علاقات سابقة لهم بالوطاسيين، وحفزته على ذلك الظروف التي كانت تمر بها المدينة من ضعف سلاطينها الزيانيين وتهديدات الإسبان ورفض بعض سكانها للعثمانيين، حيث قدم وفد منها إلى السلطان السعدي محمد الشيخ يريدون قدومه لتلمسان ويطلبون مساعدته، فسيّر السلطان السعدي حملة عسكرية على تلمسان سنة 1550م/957هـ[15].

حدث الصدام الأول بين الطرفين سنة 1550م/957هـ حين زحفت قوات السعديين على مدن غرسيف ووجدة اللتين كانتا تتبعان الجزائر[16]، وتمكنت من دخول تلمسان في 9 جوان 1550م/957هـ[17] دون مقاومة تذكر، واقتيد سلطانها الحسن الزياني الموالي للعثمانيين وحاميتها إلى فاس[18]، وقد كانت نية السعديين التقدم والتوسع شرقا في عمق إيالة الجزائر العثمانية، لكن

ردمد ISSN 2170–1636 EISSN 2600-6324 الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 –2014

قائد الحملة السعدية محمد الحرّان أصيب بمرض شديد أقعده؛ فعاد إلى فاس وترك أخاه عبد القادر حاكما على تلمسان[19].

جاء رد حكام الجزائر على هذا التحرك سريعا[20]، فسيّروا حملة كبيرة نحو تلمسان لإخراج السعديين منها بقيادة حسن قورصو[21]، وفي 4 سبتمبر 1550م/957هـ حدثت مواجهة قرب المدينة انهزم فيها عبد القادر السعدي، وأسرع والده في بعث المدد له من مراكش بعدما أفزعته أخبار الحملة العثمانية [22].

وفي أوائل شهر فيفري 1551م/658هـ جرت معركة فاصلة بين الطرفين في بوعزون قرب تلمسان، وشهدت هزيمة كبرى للسعديين قتل فيها ثلاثة أرباع الجيش المقدر بنحو 17 ألف رجل، وقتل فيها عبد القادر بن السلطان السعدي محمد الشيخ وجرح الابن الثاني له عبد الرحمن، ولاحق العثمانيون فلول السعديين حتى نهر ملوية ودبدو، ثم عادوا إلى تلمسان حيث عاقبوا أنصار السعديين وغنموا أموالهم، وأنهي وجود الدولة الزيانية تماما بعد أكثر من ثلاثة قرون من الوجود، ورسخ ارتباط تلمسان بالجزائر بتعيين قائد عثماني عليها[23].

بعد الحملة السعدية على إيالة الجزائر وما شهدته من أحداث؛ تدخل السلطان العثماني سليمان القانوني قصد إصلاح العلاقة بين حكام الجزائر والسعديين؛ فأرسل وفدا من العلماء سنة 1552م/959هـ إلى المغرب الأقصى برئاسة الفقيه الصالح أبا عبد الله محمد بن علي الخروبي[24]، حمل معه رسالة تظهر حرص ورغبة السلطان العثماني على توحيد كلمة المسلمين[25] ضد الكفار كما يظهر في مضمون الرسالة: "على أن أقصى مراد حضرتنا العلية إحياء مراسم الإسلام وإطفاء نار ثائرة الكفرة اللئام، وذلك المراد يكون باتفاق أمراء الإسلام وإتحاد أمناء سيد الأنام"[26]، فيظهر عدم وقوفه مع أي طرف وعدم انحيازه للإيالة العثمانية.

ولم تصل السفارة إلى تحقيق نتائج ملموسة[27] في قضية اعتراف السعديين بشرعية الخلافة العثمانية، بل تمسك السلطان السعدي بسيادة واستقلال السعديين وعدم التبعية والخضوع، ولو في قضايا شكلية مثل الدعاء للسلطان العثماني على المنابر، لكن رغم ذلك فقد استطاع الوفد الوصول إلى تفاهم حول الحدود ومناطق النفوذ ما بين إيالة الجزائر والدولة السعدية[28].

ردمد ISSN 2170–1636 EISSN 2600-6324 الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 –2014

ثم جاءت بعض التطورات لتعيد التوتر من جديد للعلاقة الثنائية وتغذي الصراع بين الطرفين[29]؛ فقد جاء إلى مدينة الجزائر الأمير أبو حسون الوطاسي أمير بادس وعم السلطان الوطاسي أحمد أبو العباس لاجئا، وقد كان على علاقة بعثمانيي الجزائر منذ زمن خير الدين بربروس؛ فعمل جاهدا على تحريض صالح رايس ودفعه للتدخل في المغرب الأقصى[30]، وليس هذا هو السبب الوحيد والرئيس الذي دفع صالح باشا لمساعدة أبي حسون، فقد كانت له حساباته وأهدافه وفي مقدمتها مدّ النفوذ العثماني للمغرب، والرد على الحملة السعدية السابقة، ووقف تعديات القبائل المغربية، وإيجاد حليف ضد الإسبان لاسترداد وهران[31].

ففي سنة 1553م كتب صالح رايس باشا الجزائر إلى سلطان فاس من أجل عدم تجاوز جبال ملوية التي تقع قبالة مليلية وتفصل مملكة فاس عن مملكة تلمسان، لكن الشريف السعدي لم يأخذ هذا التحذير بعين الاعتبار فشنّ عليه صالح باشا الحرب في حملتين وتمكن من احتلال عاصمته[32]، وقد استغل صالح رايس عبور بعض القبائل المغربية للحدود[33]، وإغارتها على تلمسان سنة 1553م/960هـ ليبدأ في شن حملته[34]، حيث تحرك في أواخر سبتمبر عن طريق البر في جيش ضم ستة ألاف جندي مسلح بالبنادق، وحوالي أربعة آلاف خيال[35]، وأرسل في نفس الوقت أسطولا بحريا مكوّن من اثنتين وعشرين سفينة إلى سواحل مليلية [36].

جهز السلطان محمد الشيخ جيشا قوامه ما بين خمس وعشرين وثلاثين ألف فارس، وسار بهم إلى تازة[37] بشرق المغرب الأقصى منتظرا قدوم جيش صالح رايس باشا وأبي حسون الوطاسي[38]، وفي 07 ديسمبر 1553م حدث اللقاء بين الجيشين، ورغم وجود تفوق في العدد لصالح السعديين فإن صالح باشا أحرز انتصارا كبيرا، ودفع السعديين للانسحاب نحو فاس[39]، ومن تازة واصل صالح رايس مسيره نحو فاس بعد أن استقدم بعض المساعدات العسكرية والمدافع من ميناء رشقون، حيث كانت السفن الجزائرية قد أفرغت به حمولتها من المدافع[40]، كما ترك بالمدينة حامية عسكرية لتأمين خط رجعته، وفي الطريق التقى صالح رايس بوفد مبعوث من السلطان السعدي محمد الشيخ ضم المرابط سيدي يحي بن بكار ومرابط آخر من أجل التوصل إلى تفاهم، لكن ذلك لم ينفع وتقدمت الحملة نحو فاس[41].

ردمد ISSN 2170–1636 EISSN 2600-6324 الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 –2014

وصلت الحملة في 03 جانفي 1554م/961هـ إلى مشارف فاس وأقامت قرب نهر سبو، وحدثت معركة أخرى في اليوم الموالي انهزم فيها السعديون ثانية، الأمر الذي دفع السلطان محمد الشيخ للانسحاب بعد أن انفضت من حوله الكثير من القبائل مثل عرب الخلط وسفيان ومختار من بني هلال، وأعلنت ولاءها لأبي حسون الوطاسي، ولما تأكد السلطان السعدي من انتصار صالح رايس وانقلاب أهل فاس عليه انتقل إلى مراكش ليلا، ودخل صالح باشا وأبو حسون الوطاسي إلى فاس في 08 جانفي 1554م[42]، وجاءت وفود القبائل وأهل فاس لتقديم التهنئة لهما بالفتح والظفر والسلامة، ولمبايعة أبي حسون الوطاسي، واستقر الباشا صالح رايس في قصر السلطان[43].

وفي ظل هذا الموقف الجديد الذي غير موازين القوى دخل السلطان محمد الشيخ في اتصالات مع البرتغاليين من أجل دعمه في مواجهة صالح رايس، حيث طلب منهم مده باثني عشر ألف مقاتل برتغالي مقابل مجموعة ضمانات وتنازلات، خاصة أنّ تخلي أبي حسون للعثمانيين عن معظم الموانئ الشمالية أحدث قلقا كبيرا لدى الإسبان والبرتغاليين[44]، وفي جوان 1557م/964هـ، وبعد استرجاعه لفاس وقضائه على الوطاسيين، انتهز الشريف فرصة انشغال حكام الجزائر بالاضطراب الحاصل بمدينة الجزائر[45]، وزحف على تلمسان في حملة عسكرية[46]، فتمكن من احتلالها بسهولة تامة نتيجة الحامية الصغيرة التي كانت بها والتي لم تتعدى الـ500 جندي[47]، والتي آثرت التحصن في قلعة المشور وعدم المواجهة، منتظرة قدوم المدد من مدينة الجزائر[48].

لم تستطع القوات السعدية اقتحام القلعة المشوّر[49]، ولما علم السلطان محمد الشيخ بزحف القوات الجزائرية إلى تلمسان بقيادة حسن باشا بن خير الدين ويئس من تدخل الإسبان لمساعدته[50] فك الحصار عن القلعة، وانسحب من تلمسان في أوت 1557م إلى داخل الحدود المغربية قبل وصول القوات الجزائرية إلى المدينة[51].

وتكرر التصادم بين إيالة الجزائر والسعديين في عهد السلطان عبد الله الغالب، فقاد حسن باشا بن خير الدين حملة على المغرب في جانفي 1558م/965هـ، وتدخل السلطان الغالب

ردمد ISSN 2170–1636 EISSN 2600-6324 الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 –2014

بتلمسان ليحرض على القيام بثورة من أهاليها على العثمانيين سنة 1560م/968هـ، وتدخل السلطان العثماني لإصلاح الوضع من جديد والتوصل للاتفاق حول الحدود[52].

ولم يدخر العثمانيون طيلة ثلاثة قرون من وجودهم بالجزائر جهدا في تنظيم الحملات لاسترداد وهران من الإسبان، رغم أنها وقعت تحت الاحتلال الإسباني قبل تبعية الجزائر للخلافة العثمانية؛ فانطلاقا من حدود الزيانيين التي ورثها العثمانيون ودافعوا عنها ضد هجمات السعديين وأيضا ضد الإسبان، وإذا نظرنا إلى المدن الحدودية التي كانت في العهد العثماني وبها حكام يتبعون الإيالة أو كانت تدفع الضرائب لهم، أمكننا تحديد امتداد الإيالة العثمانية في هذه الفترة، فمدينة وجدة وغرسيف كانتا تحت السلطة العثمانية سنة 1548م/954هـ[53] بينما تبدأ سيادة السعديين من إمارة دبدو وحجر بادس في الشمال، وفي الجنوب كانت مدينة فيجيج تتبع العثمانيين وتدفع الضرائب لهم، وقد أثار استيلاء السلطان السعدي أحمد المنصور الذهبي عليها سنة 1584م/992هـ غضب سلطات الإيالة، وتدخل الباب العالي ليحكم لصالح الجزائريين[54].

وإذا تتبعنا هذا الخط المنطلق من ميناء هنين والمار بوجدة وغرسيف وحتى فيجيج جنوبا استطعنا تكوين تصور عن الحدود بين الإيالة الجزائرية والدولة السعدية وبخاصة في المنطقة الشمالية، وكان هناك إدراك من الجانبين لوجود هذه الحدود، فجل المؤرخين من تلك الفترة حين كان أحد السلاطين الفارين من المغرب يلجأ لمدينة حدودية يذكرون أنه كان لاجئا بالجزائر[55]، بينما لم تكن هناك أهمية لهذه الحدود عند القبائل البدوية والرحل الذين طالما عبروها وتسببوا في المشاكل من الجانبين، ورغم وجود بعض الاتفاقيات بين العثمانيين والسعديين مثل اتفاقية سنة 1580م/987هـ، إلا أنه لم تكن هناك اتفاقية رسمت من خلالها الحدود.

ثالثا: الحدود في العهد العثماني بالجزائر والدولة العلوية بالمغرب (1650–1830م): استمر وضع الحدود على ما هي عليه، واستمر اعتبار نهر ملوية كمعلم فاصل بين الطرفين حتى منتصف القرن السابع عشر، وعندما ظهر العلويون على الساحة المغربية، وبعد سيطرتهم على جنوب المغرب استغلوا ضعف الحكم العثماني بالجزائر، وزحفوا على بعض الأجزاء الواقعة شرق

وادي ملوية[56]، ومنذ ربيع سنة 1650م بدأت غاراتهم على المناطق الغربية من الجزائر وعلى القبائل التي كانت داخلة في نفوذ باشاوات الجزائر[57].

يذكر أبو القاسم الزياني أن محمد بن الشريف مؤسس الدولة العلوية لما يئس من دخول فاس والمغرب حوّل وجهته لنواحي الصحراء والشرق إلى أن بلغ صحراء أنكاد التي تقع جنوب غرب تلمسان؛ فبايعه عرب الأحلاف وسقونة وعرب المعقل، وسار بهم إلى بني يزناسن الذين كانوا يخضعون لسلطة أتراك الجزائر؛ فحاربهم ونهب أموالهم، وامتلأت أيدي أتباعه من مواشيهم[58]، ثم اتجه إلى وجدة فاستولى عليها بعد تشريد أهلها ممن يوالون الجزائر سنة 1650م/1060هـ، ثم أغار على قبائل الغرب الجزائري (أولاد زكري، أولاد علي، بني سنوس)، فدخلت في طاعته، ووصلت غاراته إلى القبائل المقيمة بنواحي ندرومة، ثم رجع إلى وجدة فأقام بها مدة، ثم توجه من جديد إلى تلمسان حيث هزم حاميتها، ونهب ما وجده خارج أسوارها من أموال ومواشي، وقفل من جديد إلى وجدة حيث قضى بها فصل الشتاء، وفي الربيع التالي زحف على الجنوب الغربي الجزائري؛ فأغار على قبائل الجعافرة، وأخضع قبائل حميان ودخيسة التي دخلت في طاعته، وتقدّم عبر منطقة البيض حاليا وصولا إلى الأغواط وعين ماضي، وفرّت من أمامه قبائل عرب الحارث وسويد ورياح مستنجدة بالجبال، وعاد محملا بالغنائم والأسلاب[59].

ويُرجع بعض المؤرخين المغاربة سبب وصول محمد بن الشريف إلى تلمسان لرغبة سكانها في خلع الولاء للعثمانيين، حيث تطلعت بعض القبائل للخروج على طاعة باشاوات الجزائر، وقامت بالاتصال بالشريف فتحرك نحو تلمسان بعد أن لمس ركونها نحوه[60]، ويوصل السلاوي الأمر لحد الثورة والانتفاض حين قال: "واضطربت أحوال المغرب الأوسط واشرأبت رعاياه إلى الانتفاض على الترك"[61]، ويدحض هذا الكلام عمليات السلب والنهب والتخريب التي طالت القبائل الجزائرية، واعتراف هؤلاء المؤرخين أنفسهم أن تلك القبائل كانت تقع في نفوذ الإيالة[62].

لم يسكت باشاوات الجزائر على هذا التعدي، ولم يتأخر ردهم على تجاوز المغاربة للحدود المتعارف عليها تاريخيا وهي "نهر ملوية"، وبدأ التحرك الجزائري بعد وصول الأخبار من حامية

ردمد ISSN 2170–1636 EISSN 2600-6324 الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 –2014

تلمسان بما جرى، ويبين بروجر ذلك حيث يقول: "وبسبب نفس الأسباب، ودائما من أجل جعل المغاربة يحترمون "نهر ملوية" كحد حمل الجزائريون السلاح، ورأينا الهزائم الدامية والخزي الكبير الذي تعرض له الأشراف المغاربة نتيجة أطماعهم وتعدياتهم"[63]، وبذلك فهو يذهب إلى أصل المشكل وهو أطماع العلويين وتعدياتهم.

بعد الذي جرى في تلمسان تحصّن باي معسكر جيدا، وبعث يطلب النجدة من باشا الجزائر، ويعلمه بما لحق رعايا الإيالة جراء تعدي شريف سجلماسة، فخرج باشا الجزائر بالجيش وحمل المدافع وأعلن الحرب عليه، وتوجه لتلمسان للقائه، فلما سمع به محمد بن الشريف ترك تلمسان وفر إلى وجدة، وفرق قبائل العرب التي كانت في صحبته، ووعدهم أن يتصل بهم في الربيع القادم، ثم قفل إلى سجلماسة بعد ما أحدث كثيرا من القلاقل وسبّب كثيرا من الأضرار والأذى للسكان وللقبائل الجزائرية في أملاكها وأرواحها[64].

وقد وقفت مجموعة من الظروف في طريق مطاردة أتراك الجزائر لمحمد بن الشريف منها قلة التموين وانتشار الوباء، وكذلك حالة الضعف العام التي كانت تمر بها الإيالة، وأمام هذه الوضع الخطير اضطر باشا الجزائر بعد التشاور مع ديوانه إلى التفاوض مع الشريف؛ فبادر بإرسال رسالة تدعوه للمسالمة والمهادنة [65].

تألفت السفارة التي كانت بتاريخ 01 جوان 1654م/16 رجب 1064هـ من أربعة رسل هم الفقيه عبد الله النفزي والفقيه الحاج محمد بن علي الحضري المزغنائي بالإضافة إلى اثنين من أعضاء ديوان الباشا وأركانه من الترك على ما تذكر الرسالة، وقد اشتملت الرسالة على الإنكار على الشريف ما فعله من إثارة القلاقل في أراضي الجزائر، وبمناشدته عدم التدخل من جديد في تلمسان، إذا أراد أن تبقى العلاقة طيبة بين الطرفين، ومما جاء فيها: "فناشدناك جدك من الأب والأم وما لك فيه من أخ وخال وعم إلا ما تجنبت ساحات تلمسان ولا زاحمتها بجموع رماة ولا فرسان... ليبقى بيننا وبينكم الستر المديد على الدوام"[66]؛ وتؤكد هذه الرسالة حرص حكام الجزائر على حدودها الغربية كاملة، وجعل احترام ذلك مرادفا لبقاء السلم بين الطرفين.

وتبرز الرسالة على لسان باشا الجزائر امتداد الإيالة، وإدراك حكامها لحدودها التاريخية حيث جاء فيها: "خرقت على الإيالة العثمانية جلباب صونها الجدير من وجدة الأبلق إلى

ردمد ISSN 2170–1636 EISSN 2600-6324 الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 –2014

حدود الجريد"؛ فوجدة ومحيطها ظلت طيلة الوجود العثماني بالجزائر حاضرة جزائرية متعارف عليها، كما يظهر إقرار الشريف بتعديه بعد ذلك اعترافا منه بهذا الواقع، فقد رد على باشا الجزائر برسالة أخرى لم تلب طلبه؛ فأعاد الباشا بعث الرسل إليه من دون كتاب، ومما قالوا له في هذه المرة: "نحن جئناك لتعمل معنا شريعة جدك وتقف عند حدك؛ فما كان جدك يحارب المسلمين، ولا يأمر بنهب المستضعفين ولا بالغارة على الضعفاء والمساكين"[67].

تشير كثير من المصادر إلى قبول محمد بن الشريف المهادنة واختياره طريق السلم ومعاهدته بعدم الاعتداء، وبعثه برسالة لباشا الجزائر يعاهد الله فيها ويعطي ذمة الله ورسوله أن لا يقطع وادي التافنة أبدا إلا فيما يرضي الله ورسوله[68]، وتشير كذلك إلى التزامه بما عاهد عليه واستمرار العلاقة طيبة في وقته[69]، وأنه لم يتدخل في الغرب الجزائري أبدا حتى ما كان من خروج أخيه الرشيد[70]، رغم أن ضعف السلطة المركزة الجزائرية في هذه الفترة جعل من العلويين يتقدمون في الأراضي الجزائرية التي تقع جنوب تلمسان، ويصبح وادي التافنة كخط فاصل بين الطرفين، فيما استمرت الحدود على ما هي عليه شمالا.

رابعا: الحدود الجزائرية المغربية على عهد الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830–1902م):

إبان الغزو الفرنسي للجزائر، وفي ظل الأجواء التي واكبته من سقوط السلطة المركزية وانحلال عرى الدولة وبحث سكان الغرب الجزائري عن سلطة يخوضون تحت رايتها مواجهة فرنسا، استغل المغاربة الوضع وتجاوزوا خط ملوية ووصلوا إلى تلمسان، ثم تراجعوا تحت ضغط الفرنسيين العسكري والدبلوماسي، واعتبروا وادي تافنة الحدود وليست ملوية، وبهذا التغيير أضحت مدن مثل وجدة وغرسيف مغربية بعد أن ظلت طيلة تاريخها جزائرية[71].

وقد أقدمت السلطات الفرنسية بعد سنوات في عملية رشوة واضحة بالتنازل عن هذه المناطق لصالح المخزن المغربي، والهدف كان طبعا ضمان مساعدتهم في مواجهة الأمير عبد القادر من خلال منعه من استخدام التراب المغربي ومحاصرته، وهو الشيء البارز في الاتفاقيات الثنائية، وجاءت اتفاقية "لالّة مغنية" التي كرست هذا الواقع، ورسمت تبعية كثير من الأجزاء المقتطعة من تراب الجزائر التاريخي للمغرب[72].

ردمد ISSN 2170–1636 EISSN 2600-6324 الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 –2014

من المعروف أن سكان الغرب الجزائري عندما أرادوا مبايعة محي الدين بن مصطفى شيخ الزاوية القادرية بالقيطنة بمعسكر لتولي أعباء الجهاد ضد الفرنسيين، أشار عليهم بالتوجه إلى السلطان المغربي باعتباره أقرب سلطة إسلامية شرعية بالمنطقة[73]، ولما وصل علم السلطان المغربي سقوط الجزائر في أواخر 1830م/1246هـ انتقل إلى مكناس لمتابعة الوضع عن كثب، وهناك استقبل وفودا من تلمسان تطلب كلها منه إلحاق المدينة بالمغرب الأقصى حتى لا تقع في يد الفرنسيين، وكان قصد السكان هو وقوف المغرب في وجه الزحف الفرنسي؛ فقام السلطان المغربي عبد الرحمن بتسمية ابن عمه مولاي علي كخليفة على تلمسان وزوده بخمسمائة رجل، ولما علم الجنرال كلوزيل قائد الجيوش الفرنسية بالجزائر بالأمر احتج لدى السلطان المغربي بصرامة عن طريق أوفراي (Auvray) ضابط الأركان في شهر ديسمبر 1830م/1246هـ[74].

وتطور الموقف بين الفرنسيين– وبخاصة بعد احتلالهم وهران– وبين السلطان المغربي، حيث حدثت مواجهات دامية انتهت بموقعة إسلي التي انتصرت فيها القوات الفرنسية يوم 14 أوت 1844م/1260هـ بقيادة الماريشال بيجو على نظيرتها المغربية بقيادة الأمير محمد بن السلطان عبد الرحمن، والتي انسحبت إلى مدينة تازا، ونتيجة لهذا الموقف تم توقيع معاهدة طنجة يوم 10سبتمبر 1844م حيث احتوت على ثمانية بنود، يشير البند الخامس منها على بقاء الحدود ما بين أملاك فرنسا والمغرب على الوضع الذي كان معترفا به في عهد الوجود العثماني، وتأجيل ترسيم الحد النهائي باتفاقية خاصة إلى ما بعد إجراء معاينات وأبحاث على الميدان[75].

وفي 18 مارس 1845م/1261هـ تم توقيع اتفاقية "لالّة مغنية" بين الفرنسيين والمغرب، والتي مثل فيها الجانب المغربي وسلطانه الفقيه السيد حميدة بن علي الشجعي، والجانب الفرنسي الجنرال أريستيد يزيدور (Aristide isidor)، واحتوت على تبيين للحدود الفاصلة بين نفوذ سلطان المغرب ونفوذ السلطة الفرنسية على أرض الجزائر، ويمتد هذا الحد من ملتقى وادي عجرود مع البحر في الشمال إلى ثنية الساسي جنوبا بالصحراء على مسافة حوالي مائة كلم[76].

ولم يطرأ تغيير على الوضع حتى قيام ثورة أولاد سيد الشيخ والشيخ بوعمامة من سنة 1864م/1281هـ إلى سنة 1908م/1326هـ، حيث عرفت الحدود الجزائرية المغربية وضعا خاصا؛ فبحكم توزع أولاد سيد الشيخ الغرابة والشراقة على طرفي الحدود وتداخلهم، فقد أضحت

ردمد ISSN 2170–1636 EISSN 2600-6324 الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 –2014

المنطقة كلها مجالا لنشاطهم، غير معترفين لا بسلطة فرنسا ولا بسلطة المغرب على المنطقة الحدودية وبخاصة الجنوبية، كما يذكر أيضا أن القبائل الجزائرية التي أضحت مغربية بحكم الاتفاقية بقيت غير معترفة بالحدود الرسمية، وكثيرا ما تجاوزت الخط المتفق عليه في بحثها عن الكلأ، ووصل الأمر في سنة 1876م إلى تمرد بعض القبائل الجزائرية على السلطة الفرنسية وإعلانها التبعية للسلطان المغربي مثل قبائل الجبة بدائرة سبدو وقبائل حميان بمغنية وقبائل بني منقوب وعطية وأولاد منصور من دائرة الغزوات التي قبلت تأدية الضرائب للسلطان المغربي، الأمر الذي دفع الفرنسيين لتحريك قواتهم نحو العريشة لاستعادة الهدوء، وإيفاد الرائد ابن داود القائد الأعلى لسبدو ليتسلم أموال الضرائب المسلمة للمغرب من حاكم وجدة[77].

واستمرت مداهمات القبائل المغربية للتراب الواقع خلف الحدود الرسمية، وكانت القوات الفرنسية مرارا تحاول ردها إلى الوراء، وخلال ثورة الشيخ بوعمامة التي شكل التراب المغربي قواعد خلفية لها،كثيرا ما شنت الغارات على القوات الفرنسية وعلى القبائل التابعة لها مثل قبائل حميّان، مثل هجوم 17 نوفمبر 1881م/1299هـ الذي قاده سي سليمان بن قدور الذي قدم من منفاه بمكناس[78].

وفي الفترة الأخيرة من القرن التاسع عشر، وبسبب تلك الأحداث، عقدت العديد من اللقاءات من أجل ضبط الحدود بين الفرنسيين والمغرب، منها اللقاء الذي تم بين شقيق السلطان المغربي مولاي عرفة والنقيب لافرنيو (Lavergne) بتاريخ 12 أوت 1884م/ 1301هـ، وعند زيارة "فيرو" وزير فرنسا بطنجة لفاس في سنة 1892م/1310هـ ألح على السلطان المغربي للقيام بتعديل الحدود؛ فقبل على شرط استدعاء لجنة دولية للحدود تكلف بمراجعة معاهدة 1845م، لكن الأمر لم يكن بتلك السهولة بعد تعقُّد الوضع خاصة بين القبائل واختلافها على حيازة الأراضي[79].

وتجدد اللقاء بين الفرنسيين والمغاربة يوم 31 مارس 1896م/1314هـ عل ضفاف وادي "كيس" من أجل ضبط الخط الفاصل، ومثّل الوفد الفرنسي القائد الأعلى الرائد "سانت جوليان"(Saint-Julien) والنقيب "دارنو"(Darnaud) والمترجم "لانسباز"(Lanaspeze)، ومثل المغرب حاكم وجدة "سي إدريس بن ياعيش" وكل من المدعوين "الهاشمي بن روكاش ومحمد بن

ردمد ISSN 2170–1636 EISSN 2600-6324 الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 –2014

الطيبي"، واستمرت عملية التعرف على المعالم الفاصلة حتى يوم 08 أفريل، لكن لم يتم التوصل إلى نتيجة تذكر نتيجة صعوبة التضاريس، واعتراض بعض القبائل الحدودية وبخاصة منها المغربية على العملية، وجاء برتوكول 20 جويلية 1901م/1319هـ الذي تضمن تمديد خط الحدود من ثنية الساسي نحو الجنوب، وتحديد خضوع القبائل على الحدود وبخاصة قبائل ذوي منيع وأولاد جرير، وأخيرا افتكاك اعتراف المخزن المغربي بشرعية الوجود الفرنسي في الواحات (توات) على طريق واد الساورة[80]، وكان آخر اتصال بين الطرفين في ماي 1902م/1320هـ من أجل إمضاء معاهدتين إضافيتين لتطبيق برتوكول 20 جويلية 1901م على أرض الواقع، وترسيخ استمرار العمل باتفاقية "لالّة مغنية"[81].

وكان من نتائج الوضع الجديد الذي أضحت عليه الحدود تقسيم كثير من القبائل التي كانت تتبع الجزائر إلى قسمين مثل قبائل إقليم بني بوسعيد[82]، بينما أضحت قبائل مثل بني يزناسن مغربية بعدما كانت جزائرية، وتولد عن هذا الأمر كثير من الصدامات وبخاصة بين القبائل الجزائرية التي استبعدتها معاهدة "لالّة مغنية"، وبين الفرنسيين والقبائل الموالية لهم مثل أولاد ملوك[83].

خامسا: الحدود في المناطق الصحراوية تاريخيا: لقد كانت المناطق الصحراوية خارج سلطة الجميع، وتذهب جميع المصادر التاريخية لجعلها إقليما منفصلا عن الشمال، وجميع الخرائط التي تعود لتلك الفترات "كما سيأتي في الملاحق" لا تظهر امتداد دول شمال إفريقيا جنوبا، ويذهب ابن خلدون لفصل الصحراء عن الشمال وعدم جعلها جزء منه؛ فحين يصف التقسيم الجغرافي لأقاليم الأرض يتحدث عن الصحراء التي تقع جنوب المغرب الأقصى فيضعها في الإقليم الثاني، ويذكر أن بها مفارز يسلكها التجار ما بين بلاد المغرب وبلاد السودان، ثم لمّا يتحدث عن المغرب الأقصى يضعه في الإقليم الثالث الذي يقع شمال الثاني ويقول: "رباط أسفي ومدينة سلا وفي الجوف عن بلاد مراكش فاس ومكناسة وتازا وقصر كتامة، وهذه التي تسمى المغرب الأقصى في عرف أهلها"[84]، يعني أن المغرب الأقصى السياسي المعروف يقع شمال الصحراء بدءً من بلاد السوس.

وأهالي توات منذ زمن بعيد لم تكن لهم تبعية لأي جهة خارجية عن الإقليم[85]، وتؤكد ذلك بعض الإشارات الواردة في المصادر التاريخية، حيث يروي العياشي صاحب الرحلة المشهورة في كتابه "ماء الموائد" وصوله إلى إقليم توات وزيارته قبر الولي محمد بن صالح متحدثا عن شيخ هذا الولي قائلا: "دفين مكناسة بمغربنا " في إشارة إلى أن هذه المنطقة لا تتبع مغربه أي المغرب الأقصى، كما يقول أيضا: "ثم ارتحلنا من هناك وبلغنا (وادي جير) وهو واد كبير فسيح تجتمع إليه سيول من المساحات البعيدة، ولا تصل إلا بعد أيام عديدة، وابتداؤه من ناحية بلادنا، وعليه قرى ومزارع ويمتد إلى ناحية الصحراء"[86]، ويُظهر وصفه لهذا المكان أنه ليس جزءً من بلده.

وبعد دخول الفرنسيين أكدت هذا الكلام معاهدة "لالّة مغنية" سنة 1845م، فبعد تحديد الحدود في الجهة الشمالية وحتى بداية الصحراء، وتحديد تبعية آخر القصور الصحراوية في البند الخامس، والذي جعل قصور فيجيج وبيش للمغرب وقصور العين الصفراء وبوسمغون وسفيسيفة للجزائر، جاء في البند السادس: "الأرض التي هي قبلة قصور الفريقين في الصحراء لا ماء فيها فلا تحتاج تحديدا لكونها أرض فلات"[87].

والجدير بالذكر أن السلطة المغربية لم تواجه أبدا الفرنسيين عندما زحفوا على الصحراء وتوسعوا عبر منطقة الجنوب الغربي، وباشروا احتلال منطقة توات وعاصمة الإقليم أدرار يوم 10 فيفري 1901م/1319هـ عن طريق الجنرال "سرفيار"(Serviere)[88]، واحتلال منطقة الساورة في يوم 13 أفريل1901م بقيادة الجنرال "رسبورغ"(Risbourg)[89]، بل أن المخزن لم يستجب لنداءات سكان هذه المناطق للتصدي للفرنسيين[90]، ولطالما وقف ضد مختلف الثورات المحلية التي تصدت للفرنسيين وعلى رأسها ثورة بوعمامة، وتواصل تقدم الفرنسيين غربا باحتلال تابلبالة وعرق إيقيدي سنة 1910م/1328هـ والسيطرة على كامل المنطقة الجنوبية لواد قير سنة 1330/1912هـ[91]، بل شهدت هذه الفترة التزاما كليا من المخزن باتفاقيات سنة 1901م بين "ابن سليمان" و" دلاكسي" التي انتهت ببروتوكول ينص على: "تمتين روابط الصداقة بين فرنسا والمغرب، واحترام الفرنسيين للحدود المغربية ووحدة التراب المغربي"[92].

سادسا: تطورات قضية الحدود الجزائرية أثناء الثورة الجزائرية وبعد الاستقلال 1956 – 1963م: بعد استقلال المغرب سنة 1956م/1376هـ، وبمجرد عودته إلى المغرب وإقامته بطنجة أخذ علال الفاسي يدعو لاستكمال تحرير بقية أجزاء المغرب المحتلة، وينادي بمواصلة الكفاح حتى تحقيق ذلك، ويُضّمن موضوع الوحدة الترابية في كل رسائله وخطاباته[93]، وحتى بعد توحيد الجزء الشمالي الذي كان تحت الاحتلال الإسباني مع الجزء السلطاني الذي كان تحت الاحتلال الفرنسي، لم يتوقف عن المطالبة باسترجاع الصحراء الشرقية والغربية منها، وخاطب الجموع التي حضرت الاحتفال الذي أقيم بطنجة في الذكرى الثانية لاستشهاد رمز المقاومة المغربية "الزرقطوني" قائلا: "إنّ حدود المغرب لا تنتهي في الجنوب إلا عند سان لوي بالسنغال"[94]، كما نشر بطنجة خريطة توضح الحدود التاريخية المفترضة للمغرب الأقصى، وأسس جريدة "صحراء المغرب" للدفاع عن حدود المغرب الطبيعية والتاريخية، وأتبعها بجريدة أخرى ناطقة بالفرنسية سميت "الآفاق الصحراوية"[95].

ورغم كل البيانات والخطابات التي صدرت عن القادة السياسيين المغاربة بالكفاح المشترك بين أقطار المغرب العربي الواحد، وعدم وضع السلاح بعد استقلال المغرب حتى تتحرر الجزائر، فقد سارع حزب الاستقلال للانخراط في الطرح القطري للمغرب الأقصى، بل قاد زعيمه علال الفاسي حملة الدعوة لتوسيع المغرب على حساب الجزائر التي كانت تخوض حربا طاحنة مع الفرنسيين على كل شبر، وربما هذا ما دفع الفاسي لتقديم شبه اعتذار في الرسالة التي بعث بها للحكومة المؤقتة في فبراير 1960م، معترفا بالتقصير، ومما جاء فيها: "ستقولون: وماذا قام به المغرب العربي من أجل الجزائر التي ظلت تكافح وحدها، وإنني أعترف بأننا لم نقم بكل ما يجب نحو الجزائر، وخصوصا بما يتفق مع منطق اعتبارنا للمغرب العربي وطننا واحدا، ولقد أعلنت هذا في مؤتمر الحزب الأخير في الدار البيضاء، وطلبت مسامحة المسؤولين الجزائريين"[96].

لقد كان أحد أهم أهداف انتقال مجموعات جيش التحرير المغربي نحو الجنوب في جوان 1956م، وبموافقة الملك محمد الخامس وتحريض من ولي العهد الأمير الحسن، هو إمكانية افتكاك تندوف من الفرنسيين، حيث تدفق المسلحون من مختلف المناطق المغربية إلى تخوم الصحراء مدفوعين بحماسة كبيرة لإنجاز المهمة، وموعودين بتوفير المساعدة والمدد من السلطة المغربية،

ويؤكد هذا الطرح المقاوم المغربي البارز محمد بن سعيد آيت إيدر حين يذكر أن مؤامرة بويزكران التي تعرض لها جيش التحرير المغربي لاحقا من قبل عناصر موالية للقصر الملكي المغربي ساهمت بشكل جذري في دفعه للتخلي عن هدفه الأصلي، وهو تركيز قوته ضد القوات الفرنسية في الصحراء الشرقية بتندوف والتحول نحو موريطانيا"[97].

وتوجد شهادات كثيرة من هذه الفترة توثق كلها هذا التوجه؛ فكتب الصحفي الإيطالي أتيليو غوديو(Attilio Gaudio) الذي كان متواجدا في هذه الفترة بمنطقة الصحراء الغربية، وبالضبط في منطقة عمليات جيش التحرير الجنوبي، أن زعماء حزب الاستقلال القادمين من الشمال أخبروا سكان منطقة عكا أن الاستقلال الذي توج بعودة محمد الخامس لم يكن إلا مرحلة، ويجب استئنافه بتحرير المناطق الصحراوية حتى السنغال، وأن استرجاع منطقة فم الأعشار ليس إلا خطوة في طريق استرجاع تندوف[98].

ويذكر الصحفي الفرنسي جورج شافارد (Georges Chaffard) أنه بعد بضعة شهور من استقلال المغرب، التقى علال الفاسي والمهدي بن بركة بالجنرال الفرنسي كوني (Cogny) قائد الفرقة الفرنسية بالمغرب؛ فأكد له بن بركة إمكانية التوافق على الحدود وحدوث سيادة ثنائية فرنسية مغربية لاستغلال خيرات ما تحت الأرض في موريطانيا؛ فتدخل علال الفاسي لينبه بن بركة بحدة، ويذكره أن يشمل تندوف في كلامه؛ فاعتذر الأخير وضمها لمشروعه، وأضاف قائلا: "يكفي أن يتم وضع أول عارضة في خط السكة الحديدية الرابطة بين تندوف وأغادير بشكل احتفالي حتى يتم التخفيف من هياجنا، ويتم وقف جيش التحرير المغربي"[99]، ويقصد بكلامه أنه يمكن وقف نشاط جيش التحرير الجنوبي ضد فرنسا إذا ما قبلت الأخيرة بشراكة ثنائية مغربية فرنسية لاستغلال ثروة المنطقة الباطنية.

وحتى بعد خضوع الجنوب المغربي لسلطة جيش التحرير الجنوبي الذي كان تحت إمرة قادة حزب الاستقلال بن بركة والبصري وبعض المقاومين الذين جمعتهم علاقات بالمناضلين الجزائريين[100]، فقد واجهت الثوار الجزائريين معضلات كبيرة بالجنوب الغربي حيث استمرت هجمات القوات الفرنسية انطلاقا من الأراضي المغربية، وتواصلت عمليات المصالح العسكرية المغربية التي تعرقل تحركات وحدات الجيش الجزائري ونقل الأسلحة؛ ولذلك اقترح بوصوف

تدخل الوفد الخارجي للثورة لدى محمد الخامس، وعندما لم يفد ذلك تنقل دباغين وتوفيق المدني إلى المغرب يوم 18 فيفري 1957م، وتم عقد لقاء بحضور الشيخ خير الدين بين قادة جبهة التحرير وبعض قادة حزب الاستقلال ببيت المهدي بن بركة، منهم الفقيه الغازي وعمر بن عبد الجليل، وحاول المدني التذكير بضرورة التضامن والوحدة، وكان رد حزب الاستقلال أن هناك غموضا يكتنف التوجه والخلفية الأيديولوجية لجبهة التحرير واستحالة العمل مع حركة ليست لها أهداف واضحة[101].

بل وصل الأمر لوقوع صدامات في منطقة فيجيج بين وحدات جيش التحرير الجزائري التي كانت تنقل السلاح وبين جيش التحرير المغربي بسبب الخلاف حول مناطق النفوذ، وهو ما دفع لعقد لقاء يوم 08 أبريل ثم يوم 06 مايو 1959م بين قيادات من البلدين، ومثل المهدي بن بركة والفقيه البصري الطرف المغربي، وتم التوصل لاتفاق لم يحترم أبدا، ويذكر محمد حربي أن الحدود الإقليمية للمغرب كانت دائما تثير تحفظات القادة الجزائريين اتجاه بعض قادة حزب الاستقلال، وأنه تناقش مع المهدي بن بركة حول الموضوع، وقد بعث الأخير للحكومة المؤقتة يستفسر حول مسألة الحدود، وكانت الإجابة أن الحل مع فرنسا لن يمس قضايا الحدود، وسيتم التفاهم بخصوصها مع تونس والمغرب[102].

ولم يفتأ السياسيون المغاربة يرددون كثيرا بعد استقلال الجزائر أنهم تلقوا وعودا تارة من فرحات عباس وتارة من أحمد بن بلة أثناء الثورة بمنحهم منطقة تندوف، لكن الرئيس بن بلة فند مطلقا أن يكون هو أو فرحات عباس قد وعد بأي شيء من هذا القبيل، ما عدا الحديث عن فتح النقاش حول تفاصيل الحدود بعد الاستقلال[103].

وتأزم الوضع بين الجزائر المستقلة والمغرب، واندلع بينهما اشتباك حدودي على خلفية هجوم القوات المغربية على الأراضي الجزائرية في 15 أكتوبر 1963م، وإعلان الجزائر عدوا في المغرب من قبل الملك الحسن الثاني، وقد أدان حزب "الإتحاد الوطني للقوات الشعبية" (UNFP) المغربي آنذاك ما حدث، وأصدر بيانا في جريدة الشعب الجزائرية يوم 17 أكتوبر 1963م يشجب فيه عدوان السلطات المغربية على التراب الوطني الجزائري، ويناشد الشعب المغربي الوقوف إلى جانب شقيقه الشعب الجزائري[104]، وأدرج ما حصل في إطار الهجمة الامبريالية

ردمد ISSN 2170–1636 EISSN 2600-6324 الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 –2014

ضد دولة ثورية، ودعا جموع الشعب المغربي إلى الوعي لحقيقة المؤامرة، وإلى إحباط المخطط الاستعماري، والعمل على إيقاف الصدام المسلح، وكتب المهدي بن بركة: "إنه ليست هناك قضية حدود بين شعب الجزائر والمغرب اللذين وحدت بينهما قرون التاريخ والمعركة ضد الاستعمار، واللذان يتوقان لتحقيق وحدة المغرب العربي"[105].

خاتمة: الحدود بين الجزائر والمغرب كحيزين جغرافيين تشكلت مع بداية ظهور الكيانات السياسية الأولى التي شغلت المكان، واعتمدت الحاجز الطبيعي الذي يقع بينهما كحد فاصل وهو نهر "ملوية"، وتحوّرت عبر الزمن تبعا للتغيرات السياسية التي طرأت؛ فتقدمت غربا تارة وشرقا تارة أخرى، لكنها تقريبا راوحت مكانها المتعارف عليه خلال السبعة قرون الأخيرة، حتى جاء الفرنسيون ليحدثوا فيها بعض الاختلالات تبعا لما خدم مصالحهم، وكانت أولى تلك التغيرات ما نجم عن معاهدة "لالّة مغنية" التي تخلت بموجبها فرنسا عن شريط حدودي كامل لصالح المغرب.

أما الصحراء فقد بقيت إقليما مستقلا ذاتيا عبر التاريخ، ووسعت فرنسا إبان وجودها بالجزائر سلطتها على أقاليم الساورة وتوات وتندوف، ولم يلق هذا مواجهة من المغرب أو تصديا، بل استمرت العلاقات الثنائية الطيبة بين الفرنسيين والمغاربة في تلك الفترة وبموازاة حصول ذلك، وخلال الكفاح الجزائري المسلح لاسترداد الأرض، وقف أهل تلك المناطق وقفة رجل واحد مع جموع الشعب إحساسا منهم بانتمائهم وبكونهم جزء لا يتجزأ من هذه الأرض وما يجري عليها، وربطت الدماء الواحدة التي أريقت على كل شبر من تلك المناطق في سبيل استقلال الجزائر وقيامها مصير أهلها وتاريخهم ومستقبلهم مع الجزائر.

ورغم أن الحدود اليوم بين البلدين مرسّمة وواضحة المعالم؛ فلازال البعض من حين لآخر يطرح بعض التساؤلات عن ماهيتها وحقيقتها وشرعيتها؟؟ وليس أفضل من تتبع الموضوع تاريخيا من أجل تبيين تفاصيله وتطوراته ومراحله، وتبين صحة كثير من الطروحات من عدمها، وهذا البحث سعى لتسليط الضوء على المسار الذي امتد عبر التاريخ ووصل ليومنا هذا، مستندا على ما توفر من مصادر وشهادات، وفي سبيل إحقاق الحقيقة التاريخية وفقط.

ملاحق:

ردمد ISSN 2170–1636 EISSN 2600-6324 الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 –2014

ملحق 1: خريطة أوربية لمنطقة شمال إفريقيا توضح التقسيم السياسي في العهد الإسلامي.

ش. أ. جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية، ترجمة محمد مزالي والبشير بن سلامة، مؤسسة توالت، تونس، 2011، ص1.

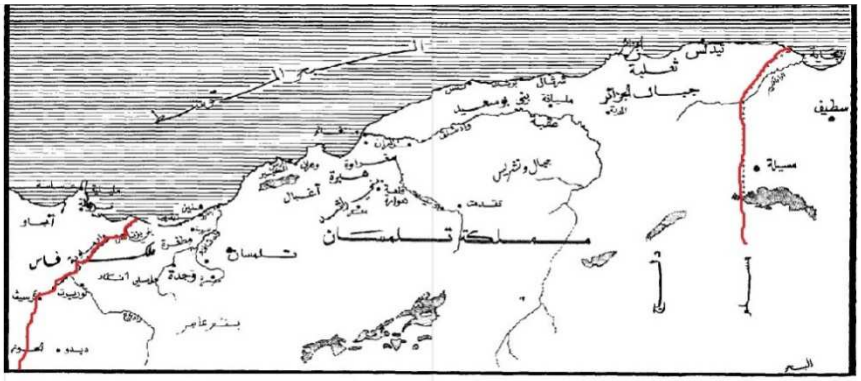

مملكة تلمسان

ملحق 2: خريطة توضح حدود دولة الزيانيين كما تصورها الحسن الوزان.

الحسن الوزان، وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1983م، ج2 ص6.

ردمد ISSN 2170–1636 EISSN 2600-6324 الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 –2014

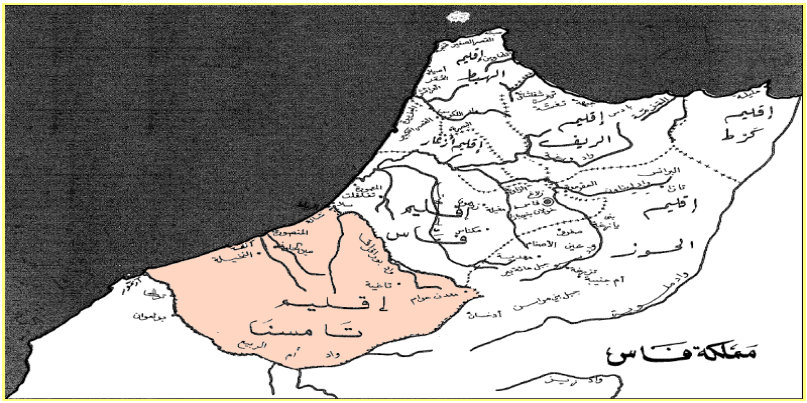

ملحق 3: خريطة للمغرب الأقصى في العهد المريني حسب تصور الحسن الوزان.

الحسن الوزان، وصف إفريقيا، ج: 01، ص: 192.

ملحق 4: خريطة أوروبية من سنة 1604م توضح حدود المغرب آنذاك "فاس ومراكش".

https://www.wdl.org/ar/item/17566

ردمد ISSN 2170–1636 EISSN 2600-6324 الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 –2014

ملحق 5: خريطة للمنطقة في عهد العثماني بالجزائر والعلوي بالمغرب سنة 1707م.

https://commons.wikimedia.org/wiki/File:Guillaume_Delisle_Morocco_1707.jpg

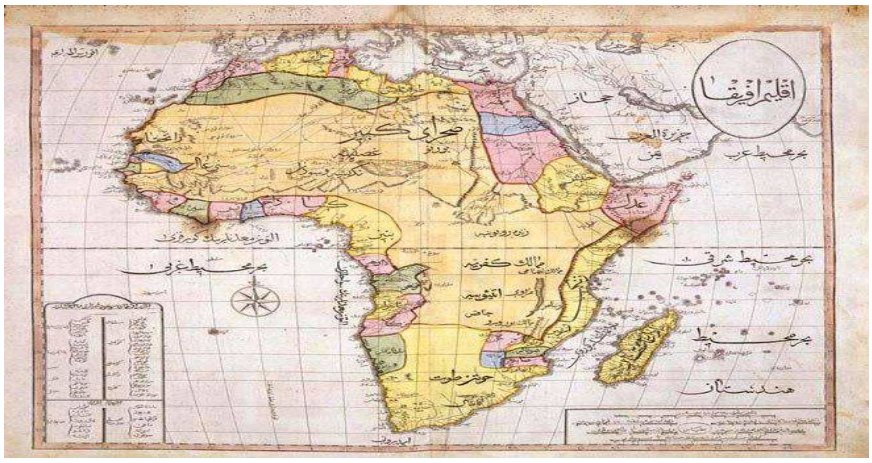

ملحق6: خريطة عثمانية من سنة 1803، تظهر وضع الصحراء بالنسبة للأقاليم الشمالية.

ردمد ISSN 2170–1636 EISSN 2600-6324 الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 –2014

ملحق 7: خريطة المغرب التاريخي المفترض التي روّج لها حزب الاستقلال بعد سنة 1956م.

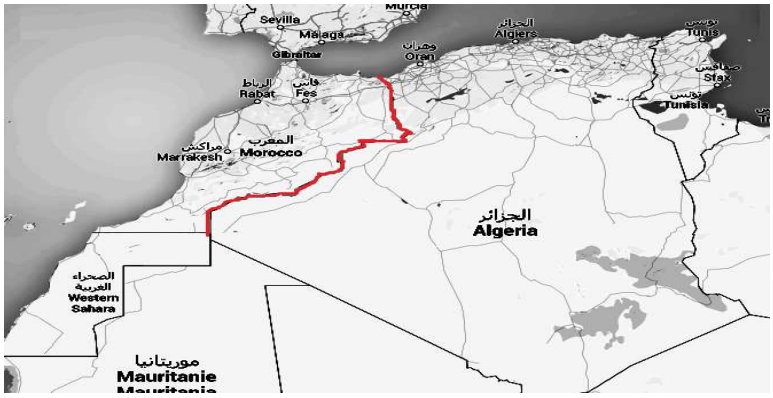

ملحق 8: الحدود الحالية بين الجزائر والمغرب.

الهوامش:

1- ber BRUGGER, des frontières de l'Algérie, la revue africaine, N: 24, octobre 1860, p: 414.

2- ibid, p: 415.

3- علي محمد الصلابي، صفحات مشرقة من التاريخ الإسلامي، دار ابن حزم، القاهرة، 2009م، ص59.

4– لسان الدين بن الخطيب، الحلل الموشية في الأخبار المراكشية، تحقيق البشير الفوريق، مطبعة التقدم الإسلامية، تونس، ط1، 1329هـ، ص139.---5– الصلابي، المرجع السابق ، ص123/حسين مؤنس، أطلس تاريخ الإسلام، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1987م، صص180،181.---6– ابن الأحمر، تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان، تح هاني سلامة، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد،2001، ص9.

7– BRUGGER, op-cit , p: 415.

8– الحسن الوزان، وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي، محمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1983م، ج2 ص7.

9– نفسه، ج2 صص7–14.

10– BRUGGER, op-cit, p: 414.

11– إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ط1، 1979، ص279.

12– خير الدين بربروس، مذكرات المجاهد خير الدين بربروس، تر:محمد دراج، دار الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص117.

13– عمار بن خروف، العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب 1517– 1659، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 1983.

14– أبو العباس أحمد بن خالد الناصري السلاوي، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1954، ج5 ص25.---15– نفسه، ص25.---16– محمد خير فارس، تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، مطبعة المحبة، دمشق، 2003، ص50.---17– عبد الفتاح مقلد الغنيمي، موسوعة المغرب العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1994، صص131–133/عزيز سامح ألتر، الأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا، ترجمة محمود علي عامر، بيروت، دار النهضة العربية، بيروت، 1989، صص178–180.---18– بن خروف، مرجع سابق، ص143.---19– الغنيمي، مرجع سابق، ص133.---20– نفسه، ص132.---21– 05 آلاف جندي من حملة البنادق و30 مدفعا إلى جانب فرسان القبائل، ألتر، المرجع السابق، ص179.--22– بن خروف، مرجع سابق، ص144.

23– أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا (1492 –1792)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص301– 310.---24– أبو عبد الله محمد الخروبي الطرابلسي: يورده صاحب الدوحة باسم السفاقسي الجزائري (ت 963هـ)، عالم ومتصوف متمكن من الفقه والحديث، من مؤلفاته كفاية المريد وشرح تصلية القطب أبي محمد ابن مشيش، وله رسالة ذي الإفلاس إلى خواص أهل مدينة فاس، ورد على فاس مرتين في معرض رسالة عن السلطان العثماني. محمد بن عسكر الحسني الشفشاوني، دوحة الناشر لمحاسن من كان في المغرب من مشايخ القرن العاشر، تح: محمد حجي، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1977، صص126، 127.---25– علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهضة وأسباب السقوط، مكتبة حسن العصرية، بيروت، ط1، 2010، ج1 صص326 – 328.---26– السلاوي، مرجع سابق، ص27.---27– نفسه، ص27.--- 28– نفسه، ص28.

29– Fray Diego DE HAEDO , Histoire des rois d'alger , Traduit et annotée par: H-D- DE GRAMMONT, Adolphe Jourdan libraire editeur, Alger, 1881, p: 90.

30– Robert RICARD et Chantel de LA VERONNE, les sources inédites de L' histoire du Maroc, Archives et Biblothéque d'Espagne, Tome2, Paul GEUTHNER, Paris,1956, p:60.

31– الغنيمي، مرجع سابق، ص51.

32– BRUGGER, op-cit, p: 414.

33– الغنيمي، مرجع سابق، ج3 ص83.

34– HAEDO, op.cit, p:90.

35– ألتر، مرجع سابق، ص188.---36– محمد بن مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، تحقيق محمد الميلي، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 2004، ج3 ص83/صالح عباد، الجزائر خلال الحكم العثماني (1514–1830م)، دار هومة، الجزائر، ط3، 2007، ص77.---37– مدينة كبيرة بشرق المغرب، تبعد بنحو 50 ميلا عن فاس، اتخذها ملوك بني مرين كعاصمة صيفية لطيب هوائها، ولحراسة شرق المغرب الأقصى من غارات الأعراب. الحسن الوزان، مصدر سابق، ج1 ص354.

ردمد ISSN 2170–1636 EISSN 2600-6324 الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 –2014

38- H -D -DE GRAMMENT ,histoire d'Alger sous la domination turque 1515-1830, Ernest LEROUX éditeur, Paris, 1887, p: 80.

39- ألتر، مرجع سابق، ص189.

40- RICARD et de LA VERONNE, op-cit,p :131.---41- Ibid , P :125.

42- عبد الكريم كريم، المغرب في عهد الدولة السعدية، منشورات جمعية المؤرخين المغاربة، الرباط، ط3، 2006، صص80،81.

43- محمد الصغير الأفراني، نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي، نشر أ.هوداس، دار بيردان، باريس، 1888، ص30/مجهول، الدولة السعدية التكمدارتية، تحقيق عبد الرحمن بن حادة، دار تينمل، مراكش، 1994، ص23.---44- عمار بن خروف، مرجع سابق، ص153.---45- الخلاف الذي وقع بين طائفة رياس البحر والانكشارية بسبب رفض حسن قورصو للبايلرباي الجديد، بن خروف، مرجع سابق، ص43.

46- HAEDO, op.cit, p :114.---47- Ibid,p :115.

48- الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهضة وأسباب السقوط، ص339.---49- نفسه، ص339.

50- إبراهيم حركات، مرجع سابق، ص281/محمد خير فارس، مرجع سابق، ص56.---51- مبارك الميلي، مرجع سابق، ج3 ص92.---52- مجهول، مصدر سابق، ص38.---53- عمار بن خروف، مرجع سابق، ص81.---54- ألتر، مرجع سابق، ص265.---55- أنظر السلاوي، مرجع سابق/الأفراني، مصدر سابق.

56- BRUGGER, op-cit, p: 414.

57- أبو القاسم الزياني، الروضة السليمانية، مخطوط، ص43.---58- نفسه، ص43.---59- نفسه، ص43.

60- نفسه، ص44. ---61- السلاوي، مرجع سابق، ص21.---62- أبو القاسم الزياني، مصدر سابق، ص43.

36- BRUGGER, op-cit, p: 414.

64- الزياني، مصدر سابق، ص44.---65- نفسه، ص44.---66- نفسه، ص46.---67- نفسه، صص44-48.---68- نفسه، ص49/السلاوي، مرجع سابق، ج6 ص26.---69- بن خروف، مرجع سابق، ص273.---70- الزياني، مصدر سابق، ص49.

771--- Ibid, p: 414.2- BRUGGER, op-cit, p: 414. -

73- شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، تر و تح: أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس، 1974، ص53.

74- إبراهيم مياسي، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية (1837-1934)، دار هومة، الجزائر، 2005، صص337،338.

75- معاهدة لالّة مغنية، وثيقة أرشيفية، A.O.M ، 30H15.---76- نفسه.---77- إبراهيم مياسي، مرجع سابق، صص354-357.---78- نفسه، ص363.---79- نفسه، صص363،370.---80- نفسه، صص371-375.

81- Augustin BERNARD, *Le Maroc*, 8 edition, Felix Alcan, Paris, 1932, p, p: 322, 323.

82- BRUGGER, op-cit, p:415.

83- مياسي، مرجع سابق، ص343-345.---84- عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، تحقيق خليل شحادة، سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، 2001، ص76.---85- ألتر، مرجع سابق، ص341/أنظر فرج محمود فرج، إقليم توات خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.---86- عبد الله بن محمد العياشي، الرحلة العياشية، تح: سعيد الفاضلي وسليمان القرشي، دار السويدي، أبو ظبي، ط1، 2006، ج1 ص79.---87- معاهدة لالّة مغنية، مصدر سابق.

88- A.G.P.MARTIN , Quatre Siecles d'Histoire Marocaine ,p-p :349 - 357.---89- Marcel AUGIERAS , Chronique de l'Ouest saharien 1900-1930, Paris, p,p: 27, 28.

90- مياسي، مرجع سابق، ص115.

91- AUGIERAS, oip-cit, p-p: 80-90.---92- Djemal GUENANE, les Relations franco-allemandes et les Affaires Marocaines de 1901 a 1911, Alger, 1975, p: 41.

93– مؤسسة علال الفاسي، الزعيم علال الفاسي، رسائل تشهد على التاريخ، مطبعة الرسالة، 2006، ص23.

94– جريدة العلم، العدد، 2207، 20 جوان 1956، ص1.---95– محمد بن سعيد آيت إيدر، وثائق جيش التحرير في جنوب المغرب، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، ط1، 2011، ص15/مؤسسة علال الفاسي، مرجع سابق، صص23،24.

96– مؤسسة علال الفاسي، مرجع سابق، ص254.---97– آيت إيدر، مرجع سابق، صص16–24.

98 – GAUDIO, Guerres et Paix aux Maroc, op-cit, p, p :75,76.

99– G. CHAFFARD, Les Carnets secrets de la décolonisation, Calmann-levy, Paris, 1967, p115.

100– آيت إيدر، مرجع سابق، صص13–15. ---101– أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، مذكرات، دار البصائر، الجزائر، 2009، صص281،282/عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية أثناء الثورة التحريرية (1954–1962)، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2008/2007، صص234،235.

102 – Med HARBI, Ben barka et les nationalistes arabes, colloque Mehdi Ben Berka de l'indépendance a la tricontinentale, organisé par université de Paris 8 et l'institut Maghreb-Europe, 17-18 novembre 1995, Karthala,1997, p,p :137,138.

103– أحمد بن بلة، شهادة شفهية، برنامج شاهد على العصر، تلفزيون الجزيرة، 2002.---104– جريدة الشعب، عدد266، 17 أكتوبر 1963، ص6.---105– نفسه.